Ethical rules and laws in demeaning education

SHAKIR HUSSB ATTI

Ajtmashakr575@gmail.com

ASST PROF. HAMZA JAWAD KHUDEIR, PHD

hamzakhodair@coart.uobaghdad.edu.iq

University of Baghdad / College of Arts/ Department of Sociology

DOI: 10.31973/aj.v2i136.1296

Abstract:

The degradation of education requires a set seif- imposed moral rules and positive laws that guarantee the educational institution ,and both of them follow one direction and goal , Researchers do not disagree that these moral laws stem from moral rules that are the product of society and that opinions differ about the precedence of morality over the law ,or vice versa ,or whether morals are absolute or limited ,or is it a acquired from the social environment or inherited , or does it have an obligatory characteristic, or does it give an area of freedom to the individual in some of its aspects, and the enactment of the reality of these propositions the answer to these question. The need for mixing between rules, laws and ethical behavior appeared in the evaluation and refinement the teaching profession, and what are the most important results that emerge in the event that these controls and standards are adhered to, and what are most important.

key words: **(Ethical rules, moral laws, Demeaning education, Professional behavior)**

القواعد والقوانين الأخلاقية في تمهين التعليم

الباحث شاكر حسب عاتي
جامعة بغداد/ كلية الآداب / قسم الاجتماع
Ajtmashakr575@gmail.com

أ.م.د حمزة جواد خضير
جامعة بغداد/ كلية الآداب / قسم الاجتماع
hamzakhodair@coart.uobaghdad.edu.iq

(مُلَخَّصُ البَحث)

يستوجب تمهين التعليم مجموعة من القواعد الأخلاقية الذاتية والقوانين الوضعية الضامنة للمؤسسة التعليمية وكلاهما يسيران في أتجاه وهدف واحد ، ولا يختلف الباحثين على أن تلك القوانين الاخلاقية تنبثق من القواعد الأخلاقية والتي هي نتاج المجتمع وأن اختلفت الآراء حول أسبقية الأخلاق على القانون أم العكس أو هل الأخلاق مطلقة أم محدودة أو هل هي مكتسبة من البيئة الاجتماعية أو موروثة أو هل لها صفة الإلزام ام أنها تعطي مساحة من الحرية للفرد في بعض جوانبها ، ومن واقع تلك الطروحات تتجلى الإجابة على تلك الأسئلة إذْ ظهرت الحاجة الى التمازج ما بين القواعد والقوانين والسلوك الأخلاقي في تقويم وتهذيب مهنة التعليم ، وماهي أهم النتائج التي تبثق في حال الالتزام بتلك الضوابط والمعايير .

الكلمات المفتاحية: **(القواعد الأخلاقية، القوانين الأخلاقية، تمهين التعليم، السلوك المهني)**

المبحث الاول: القواعد والقوانين الأخلاقية:

كانت البدايات الأولى في العصر الحديث من خلال تشريع القانون الأخلاقي والخاص بالأعمال والمهن قد صدر من الكونغرس الأمريكي سنة ١٨٩٠ بغية حماية مشروعاتها المهنية، وكان أول عُرف قانوني حاكم ينص على أن ما ينتج من مشاريع يجب أن تكون ذات جودة عالية وسعر أقل، وأن يتم التصنيع والبيع بصورة تأخذ بالحسبان عدالة الظروف، وقد حاولت العديد من المؤسسات أنذاك من التحايل على القانون لتحقيق ربح أعلى وفرض أسعار باهضه الكلفة وأبعاد المنافسين عن طريق التحالف بين المؤسسات والمنظمات **(الصمادي، نسيم ، ٢٠١٧، ص٦١)**.

أن الأخلاق تشير الى القيم والمعتقدات الأخلاقية للأفراد أو الأسرة أو المجتمع و لها معاني متعددة ،يمكن القول أن الأخلاق هو نشاط وعملية تحقيق، وتختلف في التعامل مع المشاكل الغير الأخلاقية في القضايا والخلافات، وتشير إلى مجموعة معينة من المعتقدات والمواقف والعادات للأفراد أو الاسرة أو المجموعات المعنية بالأخلاق ، وأيضاً أنها تستعمل لتعني ما هو الصحيح أخلاقياً ، وتساعد دراسة الأخلاق في التعرف على معتقدات الناس وقيمهم وأخلاقهم وتصلح الخير والشر فيهم والهدف من ممارستها لتحقيق سعادتهم ورفاهيتها

وتساعد في حل القضايا من خلال التحقيق في المواقف القائمة ، كذلك تجبرنا كيف نعيش عن طريق معرفة الواجبات والحقوق والمسؤوليات والالتزامات ، في الجانب الديني يتم تضمين مبادئ متشابهة ولكن التفكير في الإجراءات محدود ،فالممارسات في المبادئ الدينية اختلفت من وقت لآخر(تاريخياً) ومناطقياً (الظروف المناخية والجغرافي) ودينياً ومجتمعياً ولغةً وطبقة وعقيدة ، وفي الجانب الأخلاقي يتم التركيز على دراستها و تطبيق المبادئ والممارسات الجامعية [١] . ويمكن تقسيم الأخلاق الفلسفية العامة على أربعة أنواع وهي **(أبراهيم، مجدي عزيز، ٢٠٠٦، ص١٧٦)**.

١/ الأخلاق المعيارية: تهتم بالبحث بالمبادئ والنظريات الأخلاقية والقيم والمعايير.

٢/ الميتا أخلاق: تهتم بدراسة ما يدور في الطبيعة، وتفسر القيم والمعايير والمبادئ والنظريات الخلقية، وكذلك تبين معاني المصطلحات والمفاهيم الخلقية.

٣/الأخلاق التطبيقية :بحث في دراسة المشكلات الأخلاقية كيف يمكن أن تطبق المفاهيم والنظريات والمعايير أهم الخيارات المتاحة في المهن والوظائف في مواقف معينة، ويركز على السريرية والتنظيمية والبيئية والاجتماعية والسياسية والمهنية **(LenSperry,2007,p7)**.

أما انواع القوانين فتقسم الى أنواع عدة تحيط بالفرد ولها صفه الألزام ومنها **(موسى، محمد يوسف ،١٩٤٨،ص١٦٠-١٦٤)**.

١/القوانين الطبيعية: وتشتمل على القوانين مثل الجاذبية والمد والجزر وتجمد المياه إذا ما انخفضت الحرارة من دون الصفر وكذلك تمدد الأجسام، وهي تلك القوانين التي توصل إليها عقل الأنسان بالفكر من دون الحاجة الى المشاهدة وأجمع الناس على صدقيتها مثل القوانين الرياضية (الكميتان متساويتان لكميه ثالث تصبح متساويتين) وقوانين المنطق مثل قانون التنافر والذي يقول باستحالة أتصاف الشيء بصفة ونقيضها، والقوانين الطبيعية لا تتغير مثل دوران الشمس، وعلم الاخلاق لا يبحث في هذ القوانين وأنما يجب على الفرد التعرف عليها.

٢/القوانين الوضعية: وتشتمل على القوانين التي يضعها الأنسان من خلال رئيس السلطة أو الهيئات التشريعية يلزم بها أبناء المجتمع وهي غير ثابتة وتتغير على أساس تطور المجتمعات ومن صفاتها أنها لا تنفذ على الأطفال الذين لا يفقهونها وتحتاج الى قوه لتنفيذها والا فهي لا تُعد معيارا أخلاقيا عاما

٣/القوانين الالهية: وتشتمل على القوانين التي أمر فيها الله تعالى بأتباعها وشرعها لتصلح لكل زمان ومكان قائمه على الأوامر والنواهي فهي خالدة وعامة لا تتغير مع الزمن وهي معيار أخلاقي أذا ما تفهم الأنسان أسرارها وأحكامها.

٤/القوانين الاخلاقية: وتشتمل على قواعد تنظم سلوكيات البشر وهي ثابتة على الرغم من الاختلافات في ضمائر الناس على فهم معناها. ومن مميزاتها ان لها صفة الأجبار ويلزم بها

الفرد، وكذلك لها صفة الأطلاق أي تفرض نفسها من خلال الضمير على البشر جميعا ،والصفة الثالثة وهي الوضوح أي يفهمها الجميع على اختلاف أجناس و أشكال البشر كون أن الضمير هو من يَقر بوجودها ، ومفاهيمها لا تتغير بتغير الزمن فالصدق والأمانة في الماضي نفسها في الحاضر والمستقبل كذلك علاقات الناس فيما بينها، والقوانين الاخلاقية هي القواعد التي يؤكد عليها القانون وتحدد بعقوبات في حال الخروج منها، في حين أن القواعد الاخلاقية موروث في ضمير المجتمع من أعراف وتقاليد وأحكام خلقية لا تؤدي الى عقوبات في حال خرقها. وتختلف القواعد الأخلاقية عن القوانين الاخلاقية:

من حيث طبيعة العقوبة: القواعد الأخلاقية تقوم على مبدأ الاحساس بالذنب ونظرة المجتمع الدونية ويصبح فيها طرفا وقاضيا بالوقت نفسه، أما القوانين الأخلاقية فتقوم على وقوع عقوبة مادية ملموسة تقوم بها السلطة أتجاه الفرد المذنب.

من حيث الهدف: القواعد الأخلاقية غايتها تحقيق رفعة الأنسان أي تصل الى مرحلة المثالية في حين القوانين الأخلاقية تسعى إلى فرض الاستقرار والنظام داخل المجتمعات **من حيث شده الوضوح:** القواعد الأخلاقية بالأساس عبارة عن أحاسيس متجذرة وكامنه في بنيه الأفراد، أي في ضمير الأنسان وهي نسبية بينهم، أما القوانين الأخلاقية فهي ظاهرية وغير مستترة ويمكن التعرف عليها وأخضاعها **(وآخرون، ماهر عودة ،٢٠١٥، ص١١).**

ويعتقد الدكتور مجدي عزيز إبراهيم ان هناك أسباباً تنفي أن تكون الأخلاقيات قانوناً مثل:

١- أعمال بالضد من القانون لكنها أخلاقية.

٢- أعمال قانونية لكنها بالضد من الاخلاق.

٣- قوانين بالضد من القواعد الاخلاقية والنظرية المهنية.

٤- ووجود ميكانيزمات تفسر القوانين والتشريعات ماثلة في المحاكمات والهيئة القانونية وقوانين العقوبات الجزائية، على الرغم من وجود نصوص دينية تحكم الأخلاق العامة، وقواعد قانونية تحكم الأخلاق النظرية للمهن، إلاَّ ان تلك النصوص الدينية غير معلنة وتحتاج الى تفسيرديني من قبل المختصين في هذا المجال والخروج عنها لا يؤدي إلى عقوبة **(أبراهيم، مجدي عزيز، المصدر السابق، ص١٧٥)**

ويفسر الباحث النقطة الأولى من خلال ما جاء في قانون العقوبات العراقي (**رقم ١١١، ١٩٦٩**) ففي المادة (٤١) يتسامح القانون مع جرائم العنف المرتكبة ضد المرأة ويبررها بما يسمى بتأديب الزوجة، وكذلك في المادة (٢٩٨) والتي تعفي الخاطف من عقوبة الاغتصاب في حالة زواجه من الضحية وأيضاً في المادة (٤٢٧) فهو يعفي من العقوبة في حال زواجه من الضحية، ويتسامح مع مرتكبي جرائم الشرف ويمنحهم عقوبة لا تتجاوز الثلاثة سنوات بينما يعاقب المرأة بالإعدام او المؤبد في حال ارتكبت الجريمة نفسها ، أن هذه المواد القانونية تأخذ بالحسبان الإرث الثقافي للمجتمع بالرغم من أنها لا تساوي بالجنسين في الحقوق إلاَّ انها تلتزم الجوانب الأخلاقية النابعة من الدين الإسلامي والأعراف والتقاليد .

ويوضح كارتر مكنمار فيما يخص النقطة الثانية، أنه يمكن للفرد أن يكون غير اخلاقي ولكنه يعمل على وفق ما يتطلبه قانون مثل التلاعب في الموازنات المالية واخفاء الحقائق عن أدارة المؤسسة، وغالباً ما يتم انتهاك القانون بسلوكيات لاأخلاقية مثلاً أذا وضعت ضفدعاً في ماء درجة حرارته مرتفعة فمن المؤكد انه سيقفز مباشرا أما إذا وضعته في الماء البارد

وقمت برفع درجة الحرارة ببطيء إلى أن يصل درجه الغليان فإنه يمكن غليهِ من دون أن يلاحظ تلك التغييرات في بيئته (**Carter. Mcnamare. www.management**)

ويمكن التمييز بين الأخلاق النظرية والعملية: فالأخلاق العملية تعني جمع من القواعد التي تبنى عليها العمليات الإنسانية لكي تكون ذات فائدة، أما الأخلاق النظرية أو ما يسمى بالأخلاق الفلسفية فهي تهدف إلى بيان المبادئ والأساسيات التي ترسمها القواعد ورسم الأنموذج المثالي للسلوك الانساني وهذا سوف يؤدي الى ظهور القواعد العملية الأخلاقية (**وآخرون، ماهر عودة، المصدر السابق، ص ١٠- ١١**)

القاعدة الاخلاقية ما بين المطلق والنسبي:

لقد ساد الخلاف بين الفلسفة وعلم الاجتماع حول معايير الأخلاق والمتضمنة الخير والضمير المهني فترى الفلسفة أن هذه المعايير واحدة في كل زمان ومكان وفي كل المجتمعات وهي ثابتة ومطلقة وموزعة على كل البشر في مختلف انتماءاتهم، ويعتقد كانط أن الفعل الأخلاقي هو نتاج الواجب الأخلاقي وأن السلوك الخير يصدر من الإرادة الخيرة التي تعتمد اساساً على النية، أي عَدَّ الواجب قانون مطلق عام ويفرق بين الأفعال القائمة على الدافع والأفعال التي تقوم على المبدأ، في حين أن علماء الاجتماع ينظرون الى المعايير الأخلاقية على أنها نسبية تختلف في الزمان والمكان ومن مجتمع الى أخر، فما هو أخلاقي في مجتمع ما لا يكون كذلك في مجتمع أخر، وينسحب هذا الأمر حتى على

المجتمع الواحد فنجد أن أخلاق المنطقة الشمالية تختلف عن المنطقة الجنوبية والعكس صحيح (**أسماعيل، محمد قباري ، ٧٣- ٧٦**).

وتتصف المبادئ الأخلاقية بالأطلاق والثبات والتي لا تتماشى مع العصر الحديث كونها قيم كلية جامعة والزمن الحالي يتطلب نوع من المرونة النسبية وأن انواع السلوك الإنساني تحتاج الى صفة المرونة والانسيابية وهذا ما يتفق مع رؤية بعض فلاسفة الأخلاق والقانون وهذه احدى أهم المشاكل التي تعتري تلك القيم الأخلاقية والتي تصطدم بحاجز الحقيقة الخُلقية القائمة على الاستاتيكية الأمر الذي يحدث نوع من التذبذب في الجانب الأخلاقي للمجتمع ،حيث يعتقد الفلاسفة بأن الطبيعة الإنسانية ثابتة زمكانياً ومن ثم فأن الشرائع الأخلاقية تسري على جميع البشر من دون استثناء استنادا إلى تلك الطبيعة بغض النظر عن الأحداث التأريخية والحاضر والمستقبل، ومادام هذا الإحساس الخلقي لدى الأنسان واحد فالنتيجة تؤدي الى فرض واجب أخلاقي على الفرد وهذا ما يقف بالضد من النسبيين الذين يرون انه ليس هنالك ضمير ثابت في الفرد يمكن على أساسه قياس ثبات الأحكام الخُلقية فهي أذن حالة من الاختلاف والتنازع (**رشوان، محمد مهران ، ١٩٩٨، ص ٢٨**).

الأحكام الأخلاقية بين الموروث والمكتسب:

يرى علماء النفس أن السلوك الأخلاقي للإنسان لا يورث، وأنما يتم اكتسابه عن طريق تفاعل بين الأفراد فيما بينهم في مواقف الحياة المختلفة، على الرغم من أن اختلاف الآراء حول عالمية أو نسبية مبادئه، وأن هذا السلوك يتطور وينمو بالتوازي مع الجوانب الشخصية للإنسان أي أنه لا ينال مرةً واحدة، فالمبادئ الأخلاقية تسهم في أسناد العلاقات الاجتماعية وتدمج الفرد مع ذاته والعمل وفق معتقداته الشخصية (**خموده، عطية خليل والشاذلي، محمود عبد الخفيظ ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٨**). ويجد الباحث فيما سبق أن هنالك صراع ما بين المطلق التقليدي والنسبي المتحول نحو الحداثة وقدرة القيم على الصمود في وجه التيار الجارف الذي يحتاج إلى صيغ أخلاقية جديدة تتوافق مع التغيير الاجتماعي. ويعتقد المتحدثون بنسبية القيم أن المبادئ أو الاحكام الخُلقية هي في حقيقتها قائمة على العواطف وتستند على الانفعالات ولذا فهي مختلفة من زمان ومكان ومن فرد إلى أخر، ولذا يمكن التمييز بين الحكم الأخلاقي والقواعد السلوكية والتي كانت في وقت سابق من المفاهيم المتداخلة والتي يصعب في بعض الأحيان التفريق بينهما وفق الثبات في الحكم الأخلاقي والمرونة في القواعد السلوكية (**أبراهيم، زكريا، ص ٦٠- ٦١**).

قواعد السلوك المهني:

يمكن القول إن هنالك أربعة مصادر للسلوك الأخلاقي وهي:

المصدر الأول: الفكر الإنساني والذي يحتوي على المنطق الذي يوجه الفرد.

المصدر الثاني: هو الطبيعة التي يستوحي منها السلوك الإنساني والتي يجد فيها الدفاع عن ذاته وطلب الرزق وحرصه على الحياة في حالة غاب الفكر عن تفسيره، فإنَّ الطبيعة سوف تبرر ذلك الحرص.

المصدر الثالث: هو ما جبل عليه الانسان والذي لا يعتمد على الفكر وأنما يقوم على فطره الأنسان.

المصدر الرابع: الدين الذي يلعب دور أساسي في تشكيل السلوك، فهو أي الدين حصيلة العقائد والعبادات من الأخلاق والتي خطت للبشرية وساهمت في توفير اضطراب الفكر والشك في المنطق **(الدراجي، جبار عبيد كاظم ، ٢٠١١، ص ٨٤).**

المبحث الثاني

تمهين التعليم: (Appropriating education)

هو توجه عالمي يتم أعداده قبل الخدمة وخلال مهنة التعليم ويسأل عليه على وفق مستويات لإنجاز المتنوع والجيد ويكون متفق عليه في ضوء المهنة، وليس على وفق المصالح الشخصية وهناك من يعتقد أن المعلمين تقنيون ينفذون ما يصدر من أوامر، وكما مطلوب منهم ضمن سياق تعليمي مقنن والبعض الآخر يظن أن عمل المعلمين غير مثمر **(شحاته، حسن، والنجار، زينب ، ٢٠٠٣، ١٥٤).**

مميزات مهنة التعليم:

للتعليم كمهنة خصائص متعددة تتوافق مع العصر الحالي وتتضمن ما يأتي:

١- **التعليم مهنة عامة:** أن التعليم له صفه العمومية، أي انها تتعامل مع ابناء المجتمع ' وتقدم الخدمة بأسهل الطرائق وتقوم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والكفاءة المهنية للتدريسيين وقد تطورت هذه المهنة بفعل وسائل الأعلام فأصبحت تتقاسم مع أولياء الأمور مهامها وأصبح الطلبة ينافسون الأساتذة وينتقصون من كفاءاتهم وهذا ما جعل دور المدرسين يبتعد عن المهنية.

٢- **التعليم مهنة كثيرة العدد: أي** أن لها الكثير من العاملين والذي يتطلب أن تكون الأجور مناسبة مع جهودهم، وموازية مع بقية المهن الأخرى من حيث المرتبات، مما يضطر البعض من العاملين في مهنة التعليم بالعمل بالدروس الخصوصية.

٣- **التعليم مهنة محدودة الترقيات:** في هذه الخصوصية فإنَّ مهنة التعليم لا تؤدي إلى ترقية تعوض عن قلة الراتب وغالباً ما تقتصر على الترقية الأدبية، وأن غياب العدالة بين المهن الأخرى والتعليم بموضوع الترقيات لازالت غير متاحة، إذْ أنَّ حصول المعلمين على

وظيفة غير ممكنة، وقد يكون للدوافع الاقتصادية والاجتماعية الدافع في ألتحاق العديد من أبناء الريف في كليات أعداد المعلمين وليس على أساس حب المهنة.

٤- **التعليم مؤسسة شبه عسكرية:** أي تقوم على الإدارة المركزية في التخطيط والأشراف والتوجيه في تطبيق اللوائح والأوامر التي لا تحتمل النقاش.

٥- **التعليم مهنة تابعة:** كونها مرتبطة بسياسات تحددها الدولة على وفق فلسفة وأيدلوجية تربوية، فالمعلمون ملزمون بالخضوع والأتباع وغالباً ما يتهمون بالتبعية، لذا يجب أن يكون لديهم حرية مهنية، وهذا لا يعني أن يبثوا عقائدهم الفكرية وفق هذه الحرية.

٦- **التعليم مهنة تحكم من الخارج:** أن أدارة العملية التربوية محكومة من أشخاص لا ينتمون لها مثل الفلاسفة وعلماء الاجتماع والنفس ودور القائمين على هذه المهنة هو تطبيق لمهمة التعليم فهم لا يشاركون في وضع الخطط أو الفلسفة التربوية بحيث أصبح التعليم عبارة عن وصفات جاهزة ولوائح مكتوبة.

٧- **التعليم مهنة شاقة:** أي أن واجب المعلم أن يعيش مع الطلاب وأن يتحمل تصرفاتهم، وهذا ما جعل البعض يتجنب هذه المهنة، وأن يتحمل ضعف البنى التحتية وكثرة الطلبة وأعمال العنف التي تمارس على الهيئة التدريسية من قبل الطلبة وكذلك تحمل حجم الأعباء المنزلية **(الدهشان، جمال ، ٢٠٠٢ ، ٤٠- ٥٠).**

أهم أبعاد تمهين التعليم:

(١) الاختيار للمهنة: والتي تقوم على اختيار العناصر الطلابية الكفؤة لكي يلتحقوا بمعاهد وكليات المعلمين.

(٢) الأعداد للمهنة: حيث تقوم على أعداد المعلم من خلال زيادة سنوات أعداده ليستطيع القيام بواجباته الحالية وهو ما يسمى بالأعداد التكاملي والتتابعي.

(٣) مزاولة المهنة: وتقوم على اعتبارات من خلال مسؤوليتين، الأولى ممارسة مهنة أولوية تكوين التعليم، والثانية مسؤولية تكوين المهنة، والأخيرة تعتمد على الحرية الأكاديمية وتقنين ظروف العمل، ومن ثم هذا يخلق انطباع إيجابي لدى أعضاء مهنة التعليم من أبناء المجتمع.

(٤) الأشراف والتوجيه المهني: بمعنى أن أي عمل الغرض منه الاتجاه نحو المهنيين يحتاج إلى خبرة واسعة في هذا الجانب من خلاله تستطيع نقل الخبرات الى الممارسين الجدد بهدف تحسين أدائهم المهني **(متولي، مصطفى محمد ، ١٩٩٣، ص ١٨٦- ١٨٨).**

القواعد والقوانين الاخلاقية لتمهين التعليم:

الالتزام نحو المتعلمين : أن من واجب التدريسي تنمية القيم الاخلاقية بأنواعها كافة ، وتطوير المبادئ والقيم والميول لطلابه عن طريق العلاقات الانسانية والتعاون بينهم ، وأن

يبدي احترامه لشخصياتهم لآن عملية التعليم لا تقتصر على المعرفة فقط ، وكذلك يجب أن يكون قدوة ومثال أعلى داخل وخارج مؤسسة التعليم ، وأن يحبب لهم التعليم والتعلم ، وأن يكون موسوعي ولديه غزارة في المعلومات ، وأن لا يقتصر على تخصصه الوظيفي ،وقادر على كسب ثقة طلابه والمحافظة على أسرارهم ، ويسهم في حل مشكلاتهم واكسابهم بالقدر المستطاع المعارف والمعلومات والمهارات(**العامري ، عبدالله ، ٢٠٠٥ ، ص ٥٠- ٥٢**) .

الالتزام نحو الوظيفة: لكل وظيفة التزامات معينة تتحول الواقع سلوكي، إذْ يتمسك القائم بهذه المهنة بتأديته من خلال حب واحترام المهنة، وكذلك تقدير الجمهور على مختلف مستوياتهم سواء كانوا طلبه او أبناء المجتمع، وتقديم الخدمة في إطار ما يسمح به القانون، والعمل من أجل المصالح العامة بعيداً عن المصلحة الذاتية، والمحافظة على المهنة من خلال بذل الجهود في الوظيفة بتفاني وإخلاص، وعدم التمييز في تطبيق النظام والعدالة، والتأكيد على التقيد في وقت العمل (**البارودي، منال ، ٢٠٠٥، ص ١٠١**)

الالتزام نحو المجتمع (المسؤولية الاجتماعية): بصفة عامة فإنَّ ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تتعلق بالنتائج التي تواجه المؤسسة عند تطبيق خططها واستراتيجيتها، وعلى مدى قدرة هذه المؤسسة في تقليل التزاماتها عن طريق الإدارة الرصينة للموارد الخاصة بها (**الدوري، زكريا مطلك ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٤٩**). أما عن كيفية تطوير تمهين التعليم فأن ذلك يتم عن طريق الاعتماد على السياسات التالية

أ- العمل على جودة مهنة التدريسيين أو المعلمين بكل حرفية.

ب- أن تقوم على مبدئين وهما المحاسبية والتشجيع.

ج- العمل على تمتين العلاقة بين وزارة التربية والتعليم وكليات التربية والهدف هو وضع وتحسين كفاءة الاساتذة.

د- أن تكون هنالك مقاييس لتمهين التعليم تتعلق بالتدريسيين والقيادات التربوية (**وزارة التربية والتعليم السعودية، ص ٤٠**).

المصادر:

١. أبراهيم، زكري (بدون سنة): المشكلة الخُلقية، مكتبة مصر، دار مضر للطباعة.

٢. ابراهيم، مجدي عزيز، (٢٠٠٦): تنمية تفكير المعلمين والمتعلمين (ضرورة تربوية في عصر المعلومات)، عالم الكتب القاهرة – مصر، ط١.

٣. أسماعيل، قباري محمد (بدون سنة): الفلسفة في ضوء علم الاجتماع، المؤسسة المصرية للتأليف والنشر، دار الكتاب العربي.

٤. البارودي، منال، (٢٠١٥): الرضا الوظيفي وفق التعامل مع الرؤساء والمرؤوسين، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة- مصر، ط١.

٥. حموده، عطية خليل، الشاذلي، محمود عبد الحفيظ، (٢٠١٠): الاخلاق ما بين علمي التربية والنفس، دار بداية ناشرون وموزعون، ط١ ، عمان – الاردن.
٦. الدراجي، جبار عبيد كاظم، (٢٠١١): أخلاقيات العمل الإداري للمدراء في الوزارات العراقية من وجهة نظر الموظفين، اطروحة دكتوراه، بغداد– العراق، مقدمة الى جامعة سانت كلمنتس العالمية.
٧. الدهشان، جمال، (٢٠٠٢): محاضرات في مهنة التعليم وأعداد المعلم، جامعة المنوفية – كلية التربية، مصر.
٨. الدوري، زكريا مطلك، صالح، احمد علي، (٢٠٠٨): أدارة التمكين واقتصاديات الثقة في منظمات أعمال الالفية الثالثة، دار اليازوري، عمان – الاردن.
٩. رشوان، محمد مهران، (١٩٩٨): تطور الفكر الاخلاقي في الفلسفة الغربية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة– مصر.
١٠. شحاته، حسن، النجار، زينب، (٢٠٠٣): معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الدار المصرية اللبنانية، ط١.
١١. الصمادي، نسيم، (٢٠١٧): أخلاق العمل الشخصية والمؤسسية وتطبيقاتها العملية، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، دبي – الامارات العربية المتحدة.
١٢. العامري، عبد الله (٢٠٠٩): المعلم الناجح، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان– الاردن، ط١.
١٣. متولي، مصطفى محمد، (١٩٩٣): مقياس تمهين التعليم، مجلة جامعة الملك سعود – العلوم التربوية والدراسات الإسلامية – السعودية، مج (٥)، ع١.
١٤. موسى، محمد يوسف (١٩٤٨): مباحث في فلسفة الاخلاق، مطابع دار الكتاب العربي، مصر.
١٥. وزارة التربية والتعليم السعودية (بدون سنة): مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام (تحت شعار تطوير).

References:

1. Al-Amiri, Abdullah, (2009): The Successful Teacher, Usama Publishing and Distribution House, Amman - Jordan, 1st Edition.
2. Al-Baroudi, Manal, (2015): Job satisfaction according to interaction with superiors and subordinates, Arab Group for Training and Publishing, Cairo - Egypt, 1st Edition.
3. Al-Dahshan, Gamal, (2002): Lectures on the teaching profession and teacher numbers, Menoufia University - Faculty of Education, Egypt.

4. Al-Darraji, Jabbar Obaid Kazem, (2011): The Ethics of Administrative Work for Managers in Iraqi Ministries from the Viewpoint of Employees, PhD Thesis, Baghdad - Iraq, submitted to St. Clements International University.
5. Al-Douri, Zakaria Mutlak, Salih, Ahmad Ali, (2008): Empowerment Management and the Economics of Trust in Third Millennium Business Organizations, Dar Al-Yazouri, Amman - Jordan.
6. Al-Smadi, Naseem, (2017): Personal and Institutional Work Ethics and Their Practical Applications, Qandil Printing, Publishing and Distribution, 1st Edition, Dubai - United Arab Emirates.
7. Carter. Mcnamare: Complat Guide to Ethics Management: An Ethics Toolkit for Managers. www.management help. org/ethics/ethxgde.ntm
8. Hamouda, Attia Khalil, Al-Shazli, Mahmoud Abdel-Hafeez, (2010): Ethics between the Science of Education and Psychology, Bidaya Publishers and Distributors House, 1st Edition, Amman - Jordan.
9. Ibrahim, Magdy Aziz, (2006): Developing the thinking of teachers and learners (an educational necessity in the information age), The World of Books, Cairo - Egypt, 1st Edition.
10. Ibrahim, Zakaria: The Moral Problem, Egypt Library, Dar Mudar for printing.
11. Ismail, Qabbari Muhammad: Philosophy in the light of sociology, Egyptian Foundation for Authorship and Publishing, Arab Book House.
12. LenSperry, (2007): Dictionary of Ethical and Legal Terms and Issues, Rout Ledge Taylo & francis group, New York.
13. Metwally, Mustafa Muhammad, (1993): The Scale of Appropriation of Education, Journal of King Saud University - Educational Sciences and Islamic Studies - Saudi Arabia, Mag (5), Issue 1.
14. Musa, Muhammad Yusuf, (1948): Investigations in the Philosophy of Ethics, Arab Book House Press, Egypt.
15. Rashwan, Muhammad Mahran, (1998): The Evolution of Ethical Thought in Western Philosophy, Dar Quba Printing, Publishing and Distribution, Cairo – Egypt.

16. Shehata, Hassan, Najjar and Zainab, (2003): Dictionary of educational and psychological terms, The Egyptian Lebanese House, 1st Edition.
17. The Saudi Ministry of Education: King Abdullah bin Abdulaziz Project for the Development of Public Education (under the slogan of development).